

وفدٌ من طلاب جامعة حمد بن خليفة يزور محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات

الدوحة، 12 فبراير 2017 - قام وفدٌ من طلاب برنامج الدكتوراه المهنية في القانون من كلية القانون والسياسة العامة التابعة لجامعة حمد بن خليفة، بزيارةٍ لمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في الأول من شهر فبراير الجاري.

وتتولى محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات مسؤوليةً فض النزاعات التجارية والمدنية لكافة الهيئات المسجلة في مركز قطر للمال، وقد حظي الطلاب الزائرون بالفرصة للاطلاع على نوع الخدمات القانونية التي تقدمها المحكمة؛ من أجل تعزيز فهمهم لقوانين تسوية النزاعات في مركز قطر للمال. وبعد جلسة قصيرة من الأسئلة والأجوبة مع الرئيس التنفيذي لمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات وممثلين من المحكمة، تمت دعوة الطلاب للقيام بجولة في المحكمة وقاعات المحاكم.

وتعرّف الطلاب على دور هذه المؤسسة، باعتبارها المحكمة المفوضة بالعمل مع شركات ذات حضور عالمي، في اتخاذ الأحكام القضائية بما يتوافق مع نظامين قانونيين رئيسيين معتمدين دوليًا للتعامل مع القضايا التجارية والقانون المدني والقانون العام. وقد أثار هذا الموضوع بشكل خاص اهتمام الطلاب الزائرين، إذ يتمحور تدريبهم في مستوى الدراسات العليا حول هذين النظامين.

وفي هذا الشأن قال فيصل السحوتي، الرئيس التنفيذي في محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات: "تدعم محكمة قطر بشكل كامل برنامج الدكتوراه المهنية في القانون من جامعة حمد بن خليفة، ولا غنى عن هذا البرنامج في تعزيز متطلبات قطاعات الأعمال الدولية المزدهرة في قطر. وأنا سعيد بلقاء هؤلاء الطلاب المتميزين، وأتطلع قدمًا إلى العمل معهم في المستقبل القريب".

من جانبه، قال البروفيسور كلينتون فرانسيس، عميد كلية القانون والسياسة العامة في جامعة حمد بن خليفة: "تشكل هذه الزيارة فرصة ممتازة للطلاب؛ لتعزيز الجانب الأكاديمي من دراستهم بخبرة عملية، فهذا الأمر هو جزء أساسي من بناء مهاراتهم ومسيرتهم المهنية. ومن خلال برنامج الدكتوراه المهنية في القانون، حصل الطلاب على فرص غير مسبوقة للتعلّم مباشرة من خبراء القطاع القانوني المتنامي في قطر".

وقالت نوف خالد السويدي، طالبة السنة الثانية في برنامج الدكتوراه المهنية في القانون: "كان شرفاً عظيماً لنا أن نتّمن من الاطلاع بشكل مباشر على المعايير العالمية التي تضعها محكمة قطر في إطار المسؤوليات الموكلة لها. كما حظينا بالفرصة لفهم السلطات القضائية للمحكمة بشكل أفضل، والتعرف على مكانتها المرموقة في المجتمع. ونحن كمحاميين طموحين، شكل حضورنا هنا فرصة للتعرف على إحدى الطرق الكثيرة التي نجحت قطر من خلالها في صقل الممارسات القانونية وتحسينها على المستويين المحلي والإقليمي".

ويُعد برنامج الدكتوراه المهنية في القانون من جامعة حمد بن خليفة أول برنامج دراسات عليا من نوعه في القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم تأسيسه من خلال شراكة استراتيجية مع كلية القانون "بريتزر" بجامعة نورثوسترن، ليضاهي أفضل برامج الدكتوراه المهنية في القانون في العالم. وفور تخرّجهم، سيتمكن الطلاب من توظيف المعارف والمهارات القانونية التي اكتسبوها على امتداد سنوات البرنامج الثلاث، ومتابعة مسيرتهم المهنية في القطاع العام، أو في الشركات المتعددة الجنسيات، أو في المجال الأكاديمي.

لمزيد من المعلومات حول جامعة حمد بن خليفة أو برنامج الدكتوراه المهنية في القانون من كلية القانون والسياسة العامة، يمكنكم زيارة hbku.edu.qa

-انتهى-

نبذة عن جامعة حمد بن خليفة:

جامعة حمد بن خليفة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، جامعة بحثية ناشئة تقوم على التعاون الفريد بينها وبين شركاء دوليين ومحليين. ومن موقعها في المدينة التعليمية، تقدّم الجامعة مجموعة من البرامج الأكاديمية للشهادات الجامعية، وشهادات الدراسات العليا، من خلال الكليات التابعة لها، والتي تضم: كلية العلوم والهندسة، وكلية القانون والسياسة العامة، وكلية العلوم الصحية والحيوية، وكلية الدراسات الإسلامية، إضافة إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. كما تُوفّر

الجامعة فرصاً غير مسبقة في مجال البحوث والمنح الدراسية من خلال معاهدها البحثية. ويُقدّم مركز التعليم التنفيذي التابع لها برامج مصمّمة بشكل خاص لمجتمع الأعمال في قطر والمنطقة بما يخدم رؤية قطر الوطنية 2030.